أثار الديون والمؤسسات المالية الدولية: استكشاف إمكانيات التعويضات والتغيير

السياق :

منذ أعقاب ثورة 2011، اختارت تونس الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في شراكة "دوفيل" لتأمين الانتقال الديمقراطي وسد فجوات التمويل والتخفيف من الأزمة المالية. بعد عشر سنوات بالتحديد سنة 2021 بلغت نسبة إجمالي ديون الدولة التونسية الخارجية ذات الطبيعة المتعددة الأطراف أكثر من 50٪ ، و قد جاءت هذه الديون محملة بمجموعة من الشروط والتدابير التقشفية العديدة.

خلال السنوات ال 12 الماضية، عملت الحكومات المختلفة على تنفيذ هذه الشروط المتعلقة بالسياسات العمومية والا انها اضطرت في كثير من الأحيان إلى تعليق مشاريعها، بسبب الرفض المجتمعي لهذه الشروط و للآثار السلبة على الاستثمار في الخدمات والمرافق العمومية ، وعلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، وتقييد وضمان حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

أما على الصعيد الدولي، تتعرض المؤسسات المالية الدولية لانتقادات شديدة. فالخطاب الرسمي لهذه المؤسسات بشأن التعاون النقدي العالمي والنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر على الصعيد العالمي، الذي دأبت على تبنيه واعتماده منذ تأسيسها، يتناقض تناقضا حادا مع سجل تدخلاتها في بلدان الجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الشعوب وتنميتها السيادية. اذ اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هذه الهيكلة المالية العالمية، "عفا عليها الزمن ومختلة وظيفيا وغير عادلة" وأنه "فشلت في مهمتها المتمثلة في توفير شبكة أمان عالمية للبلدان النامية". وهذا ينطبق على تونس، التي يتم تقييد الوصول إلى التمويل الخارجي من الديون الثنائية أو الأسواق المالية، ومشروطة بالتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهو مسعى تم تعليقه اذ منذ التوصل الى الاتفاق التقني على مستوى الخبراء في 15 أكتوبر 2022، لم تتطور المفاوضات كما امتنعت الحكومة التونسية عن تنفيذ الإجراءات السابقة التي يشترطها صندوق النقد الدولي.

من 9 إلى 13 أكتوبر 2023 ، كانت تونس حاضرة في مراكش ، بمناسبة الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. في الواقع، إلى جانب مشاركة محافظ البنك المركزي ووزير الاقتصاد والتخطيط السابق في المساحات الرسمية للاجتماعات، فإن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي والنقابات والمختصين و الباحثين كانوا حاضرين بالتوازي في منتدى سياسات المجتمع المدني، وكذلك في فضاءات النقاش، مثل "استعادة مستقبلنا" أو مساحة "القمة المضادة للحركات المناهضة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي". وضموا أصواتهم إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، من جميع أنحاء العالم، لتتبع المسؤولية التاريخية والنظامية والتنديد بالضرر التاريخي الناجم عن التدخلات الاستعمارية الجديدة والنيوليبرالية الجديدة لهذه المؤسسات المالية وآثارها الكارثية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على مدى عقود وكذلك مسؤوليتهم في أزمة المناخ المتفاقمة، الذي يهدد سبل العيش في جنوب الكرة الأرضية .

كما أتاحت هذه المساحات فرصة للحركات العالمية لطرح التجارب، والبحث والدعوة إلى نقلة نوعية في الاقتصاد العالمي، وطرق بديلة للتفكير في السياسات الاقتصادية التي تحمي الحقوق، وتحافظ على المناخ وتحد من أوجه عدم المساواة، ولكنها تعكس أيضا ما يمكن أن تبدو عليه الهياكل المالية الدولية والحوكمة لتوفير ضمانات التنمية العادلة لجميع البلدان والمواطنين.

تبلورت هذه المشاركة فى مجموعة متنامية من المعارف التي تنتجها هذه الجهات الفاعلة العديدة ، على المستوى الوطني ، فضلا عن المواقف والبيانات المتعددة التي أدلوا بها لتحديد آثار شروط سياسة المؤسسات المالية الدولية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتدهور الخدمات العامة ، وتقلص قدرة الدولة على تعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة ، إعادة تعزيز النمو الاقتصادي الضروري

والانتقال إلى نموذج التنمية المستدامة وإعادة بناء العقد الاجتماعي.

فشلت الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا العام في تقديم إجابات للأزمات المتعددة التي يمر بها العالم، وخاصة الجنوب العالمي، مثل تخفيف عبء الديون، وتمويل المناخ من أجل التكيف. كما فشلت في معالجة توازن القوى غير المتكافئ داخل حوكمة هياكل المؤسسات المالية الدولية ذاتها.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل، على المستوى الوطني، عن أهمية التفكير في مستقبل الاقتصاد التونسي من منظور هذه المؤسسات. فبالنسبة لتونس، أدى الاعتماد على الإقتراض متعدد الأطراف إلى تقليص نفوذ البلاد بشكل كبير للتفاوض على برامج التكيف، واقتصر على حيز السياسة العامة للسلطات التونسية لبناء السياسات المحلية التي تحافظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها، وتقديم إجابة على المطالب السياسية من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية. صاغتها جماهير المتظاهرين في عام 2011. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا النوع من الإقتراض، وتحديدا الديون متعددة الأطراف غير، كان له "آثار سلبية على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1970-2018". وفي حين تهيمن الجهات الفاعلة على الخطاب العام وتقول إنه "لا توجد بدائل لصندوق النقد الدولي"، قدم الكثيرون رؤية مختلفة، مع مسارات ملموسة للتفكير في كيفية تمويل الاقتصاد بدلا من ذلك، ورؤى حول كيفية التغلب على العقبات الهيكلية التي تديم الديون المشروطة .

والآن وقد انقضت الإجتماعات السنوية في مراكش، وفي الوقت الذي يدعو فيه العالم إلى إصلاح البنية المالية الدولية، والبناء على المعارف والتجارب والمقاومة التي ظهرت محليا، فقد حان الوقت للمجتمع التونسي للتكاتف وفتح الحوار الذي تشتد الحاجة إليه حول علاقات تونس مع المؤسسات المالية الدولية و تسليط الضوء على المبادرات السابقة لإعادة النظر فيها ، والتفكير في الخيارات المستقبلية للسياسات الاقتصادية لبناء مستقبل مستدام وأكثر إنصافا.

ينظم المرصد التونسي للاقتصاد، في إطار الديناميات التونسية والإقليمية التي نمت مع السياق المذكور سابقا، هذا المؤتمر بعنوان "الديون وآثار المؤسسات المالية الدولية: استكشاف سبل التعويض والتغيير"، لفتح مساحة للتفكير في التحركات التي حدثت على هامش الاجتماعات السنوية في مراكش، تطوير سردية بديلة في تونس، تركز على مساءلة المؤسسات المالية الدولية، والمطالبة بالتعويضات ووضع الأسس للتفكير في بدائل قابلة للتطبيق للسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات.

يتم توضيح الانعكاس على النحو التالي:

التقييم من أجل المساءلة

ترجع الأزمة المتنامية في تونس إلى حد كبير إلى الاتفاقات الموقعة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أصبحت تداعياتها محسوسة بشدة، ولكن لم تقيمها الحكومة التونسية أبدا. ومع ذلك، اتخذ عدد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني خطوات لتحليل هذه الآثار والتنديد بها. وقد أدت الشروط المرتبطة بالديون المتعاقد عليها مع هذه المؤسسات إلى إضعاف الدور الاجتماعي للدولة بشكل كبير وعرضت للخطر التزاماتها بحماية وضمان الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية.

إخضاع التعويضات للمساءلة

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى السلطات الرسمية ليست أقل جهلا بعواقب سياسات هذه المؤسسات. وقد أظهرت هيئة الحقيقة والكرامة هذا الوعي من خلال إرسال مذكرة في عام 2019 إلى رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي، طالبت فيها بجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين التونسيين.

غطى هذا الطلب الفترة من سبعينيات القرن العشرين إلى ثورة جانفي 2011 ، مشيرا بأصابع الاتهام إلى سياسات التقشف التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية ، والتي أدت إلى سلسلة من الأزمات الكبرى ، مصحوبة بانتهاكات لحقوق الإنسان.

بعد الثورة، تم تقديم مشروعي قانونين حول تدقيق الديون إلى البرلمان التونسي: الأول في جويلية 2012 إلى المجلس الوطني التأسيسي، والثاني في جويلية 2016 إلى مجلس نواب الشعب.

وفي حين لم تنجح هاتان المحاولتان، فإن قضية الديون تعود إلى الظهور في ظل النظام الحالي. في الواقع، في عام 2021، أطلقت رئاسة الجمهورية مراجعة للديون المتعاقد عليها على مدى العقد الماضي. بيد أن السلطات لم تعلن عن نتائج هذه المراجعة. وباستثناء بعض البيانات السياسية التي تدين سياسات صندوق النقد الدولي، لم يتخذ أي إجراء سياسي أو قضائي ملموس.وهذا يثير تساؤلات حول الأهمية الحقيقية لهذه المراجعة، مما يسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى الشفافية والعمل الملموس لمعالجة تداعيات السياسات الاقتصادية الدولية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين التونسيين.

مقاومة تغيير سياسات التنمية في تونس (البدائل الممكنة)

لا يمكن لأحد أن ينكر أن السياسات النيوليبرالية التي تروج لها مؤسسات "بريتون وودز" قد تركت ندوبا عميقة على المشهد الاجتماعي والاقتصادي في تونس، وفاقمت التفاوتات الاجتماعية وزادت من التعرض للصدمات والأزمات العالمية.لقد أضعفت النظم الغذائية وقوضت أنظمة الحماية الاجتماعية وهددت خدماتنا العامة بشكل كبير ، وشجعت خصخصة المكاسب العمومية وتعميم التكاليف. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، تواصل تونس السعي للحصول على تمويل لتحقيق التوازن في ميزانيتها، وما يزال يجري النظر بحذر في إمكانية التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

لقد حان الوقت للوقوف بحزم ضد الإصلاحات النيوليبرالية وتدابير التقشف للمؤسسات المالية الدولية، وتوحيد أصواتنا حول بدائل لهذه الإصلاحات.

مقاومة عكس ميزان القوى على المستويين الإقليمي والعالمي

يثير هذا المنظور أسئلة معقدة: كيف يمكن ضمان معيشة البلاد مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وسيادتها الوطنية؟ والتحدي حساس، حيث إن الصعوبات المتزايدة التي تواجهها البلاد تثير قلق الشعب التونسي وعلى الساحة الدولية على حد سواء.والأكثر من ذلك، أن هذا الوضع المعقد يتكشف على خلفية الأزمة العالمية، حيث يطرح السؤال حول البنية المالية العالمية ودور هذه المؤسسات. وكذلك يطرح الناشطون والحركات الاجتماعية وحتى الحكومات في فعالية هذه المؤسسات. كما يمثل هذا السياق فرصة للمجتمع المدني التونسي لتعزيز العمل الوطني، والانضمام إلى النضال الإقليمي والقاري، وتجديد التضامن العالمي، والعمل من أجل عالم خال من الديون، مع نمو اقتصادي يحترم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للشعوب.

أهداف المؤتمر :

يهدف المؤتمر بشكل عام إلى توفير إطار شامل للتبادل بين مختلف أصحاب المصلحة كشرط مسبق لظهور رؤية مشتركة بشأن مسألة الديون/المؤسسات المالية الدولية.

وبشكل أكثر تحديدا، سيهدف المؤتمر إلى:

- تسليط الضوء على الآثار الكارثية لسياسات المؤسسات المالية الدولية على تونس وبلدان الجنوب العالمي، مع توضيح أضرارها النظامية.
- تبرير الحاجة إلى التنديد النشط بهذه السياسات الخطيرة، بالنظر إلى عواقبها على السكان والاقتصادات.
- تسليط الضوء على التعبئة المستمرة لبلدان الجنوب ضد المؤسسات المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي، كدليل على التضامن فيما بين بلدان الجنوب.
- معارضة الإصلاحات المخطط لها أو الجارية، وتحديد أجندة مناصرة واضحة لبدائل لهذه الإصلاحات في تونس.
- إعادة وضع أجندة عمل بشأن الديون في تونس على جدول الأعمال، والبناء على انتصارات ما بعد الثورة وتجارب بلدان الجنوب لتجديد أهداف النضال التونسي بشأن الديون والمؤسسات المالية الدولية.
- وضع النضال التونسي في سياق إقليمي (شمال أفريقيا) وعالمي (جنوب عالمي).